مبارك لنقابة المهندسين

تجربة الانتخابات البلدية في مدينة بيروت، ثمّ تجربة نقابة المهندسين اليوم قد أثبتتا أن بالإمكان كسر هيمنة قوى سياسية احتكرت العمل العام وتشبثت باحتكارها بالرغم من فشلها في مهماتها هذه القوى التي فشلت في الحكم، تتميّز بأنها قوى متشرذمة غير موحدة على غاية، وهي بفعل صراعها فيما بينها حول ضمان هيمنتها على مقدرات الدولة ومؤسساتها قد عجزت عن إقرار قانون انتخاب جديد، وها قد اقتربت نهاية المهل الدستورية التي يمكن بخلالها دعوة هيئات ناخبة وإجراء انتخابات نيابية، ومع ذلك لم تتفق هذه القوى حتى تاريخه على المادتين الأولى والثانية من قانون الانتخابات المتعلقتان بنظام الاقتراع وتقسيم الدوائر.

ثمّ يصرح هذا المسؤول أو ذاك عن اقتراب التوصل إلى إقرار القانون الجديد !!!!.

وللتذكير فقط إن هذه القوى السياسية قد تعهدت منذ 8/12/2009 وفي البيان الوزاري لحكومة الرئيس سعد الحريري أنها ستعمل خلال ثمانية عشر شهراً من تاريخه، على إعادة النظر في قانون للإنتخابات النيابية، يراعي القواعد التي تضمن العيش المشترك بين اللبنانيين وتؤمن صحة التمثيل السياسي لدى فئات الشعب واجياله وفعالية هذا التمثيل ويعتمد النهج الاصلاحي على صعيد تنظيم الانتخابات والإشراف عليها.

ولكن انتهت الأشهر الثماني عشر ولم تصل إلى نتيجة، فجاءت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي وتعهدت أيضاً بموجب بيانها الوزاري تاريخ 5/7/2011 أنه سيكون من اولويات الحكومة اطلاق ورشة وطنية لأعداد قانون جديد للانتخابات النيابية يتناسب وتطلعات اللبنانيين الى تحقيق تمثيل سياسي صحيح وعادل . ولهذا ، فإن المشاريع الاصلاحية التي قدمت سابقا والتي تضمنت مختلف الخيارات والاصلاحات لاسيما نظام التمثيل النسبي، ستحظى بدراسة معمقة، وسوف تعمل الحكومة على تسريع الاجراءات الواجب اعتمادها بما يفسح في المجال ليكون القانون نافذا قبل سنة على الاقل من موعد الانتخابات النيابية في العام 2013 .

ولكن وصلنا الى التاريخ الذي حددته القوى السياسية لنفسها ولم نصل إلى القانون ومرّت أربع سنواتٍ إضافية ولم نصل إلى إقرار قانون جديد.

وهنا نسأل: هذه القوى ذاتها التي عجزت طوال 7 سنوات عن الاتفاق على المادتين الأولى والثانية من قانون الانتخابات فهل ستقع المعجزة وتتفق بأيام على هذا القانون.

بالأمس سمعنا تحذيرات تهديدية إذا لجأ مجلس النواب إلى التصويت من أجل إقرار قانون انتخابي جديد، وقبله سمعنا تحذيرات أن لا انتخابات على أساس القانون القديم.

هي معضلة أعجز عن فكّ شيفرتها،

ولكن التجربة المصرية ماثلة إذ ثارالشعب في العام 2011 رفضاً لنتائج العملية الانتخابية التي صاغها الحزب الحاكم في مصر على قياس مؤيديه فقط.

وأختم بالقول إن نتائج انتخابات نقابة المهندسين هي مؤشر أو قرينة على امتعاض المواطن اللبناني إلى حد القرف من القوى السياسية الحاكمة.

ولعلها وبداية التغيير

افتخر بموقف المهندسين.

عصام إسماعيل

8/4/2017